

المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية



منظمة التجارة العالمية كاتفاقٍ إطاريٍّ ومدونة قواعد السلوك للتجارة العالمية

إعداد:

الأمانة العامة للمنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية

29 سي، شارع ريزال،

ديبلوماتيك انكليف، تشاناكياپوري،

نيودلهي – 110021

(الهند)

منظمة التجارة العالمية كاتفاقٍ إيطاريٍ ومدونة قواعد السلوك للتجارة العالمية

المحتويات

3	أولاً. مقدمة
3	ثانياً. تمهيد موجز لمؤتمر نيروبي الوزاري
6	ثالثاً. نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري
6	الزراعة
7	القطن
7	قضايا البلدان الأقل نمواً
8	رابعاً. تعليقات وملاحظات الأمانة العامة لألكو
11	خامساً. مشروع الأمانة العامة

منظمة التجارة العالمية كاتفاقٍ إيطاريٍّ ومدونة قواعد السلوك للتجارة العالمية

أولاً. مقدمة

1. في الدورة الرابعة والثلاثين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (الكو) التي عُقدت في الدوحة، قطر في عام 1995م، أُدرج بند "منظمة التجارة العالمية باعتبارها اتفاق إطاري ومدونة قواعد السلوك للتجارة العالمية" للمرة الأولى في جدول أعمال ألكو. وتزامن ذلك مع جولة المفاوضات في الأوروغواي التي تم الانتهاء منها في عام 1994، وبلغت ذروتها في إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995م. بقي هذا البند بعد ذلك على جدول أعمال المنظمة وتم تداوله خلال الجلسات اللاحقة. وقد تم توجيه الأمانة العامة في هذه الجلسات لمراقبة التطور المتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وبالتحديد الجوانب القانونية المتعلقة بآلية تسوية النزاعات.

2. لتحقيق هذا التفويض، جهّزت الأمانة العامة التقارير وعرضتها على الدول الأعضاء للنظر فيها ومناقشتها. وتعزيزاً لبرنامج عملها، عقدت ألكو بالتعاون مع حكومة الهند أيضاً ندوة لمدة يومين حول "جوانب معينة من أداء منظمة التجارة العالمية في آلية تسوية المنازعات وغيرها من مسائل المرتبطة" في نيودلهي (1998م). قدمت الأمانة العامة بالإضافة إلى ذلك في الجلسة الثانية والأربعين التي عُقدت في سيؤول (2003م) دراسة خاصة حول "المعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية".

3. وأياً كان الأمر، يُركز تقرير الأمانة العامة لألكو لهذا العام على المؤتمر العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول / ديسمبر عام 2015م، والاجتماع الأول من نوعه الذي استضافته دولة أفريقية. يركّز التقرير أولاً على إعطاء خلفية موجزة عن مؤتمر نيروبي قبل تسليط الضوء على القرارات التاريخية التي تم التوصل إليها في نيروبي بشأن المجالات الحاسمة التي تهم البلدان النامية. ومن ثم سينتقل بعد ذلك أيضاً لتقديم بعض التعليقات العامة.

ثانياً. تمهيد موجز لمؤتمر نيروبي الوزاري

4. حقق المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الذي عُقد في بالي في كانون الأول / ديسمبر 2013م نجاحاً باهراً. تلقت منظمة التجارة العالمية بعد سنوات من الركود دعماً في مؤتمر بالي الوزاري تجسد في اتفاق حول تسهيل التجارة وعدة قرارات أخرى. تطرّق اتفاق بالي لأربعة مواضيع فقط من أصل الـ 21 موضوعاً التي كانت جزءاً من النص الأصلي لبيان الدوحة (1 / DEC / (01 / WT / MIN)، وهي: الزراعة، قضايا البلدان الأقل نمواً، القطن وتسهيل التجارة. شملت الموضوعات التي تمت تغطيتها فيما يتعلق بالعمل المنظم من قبل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية، الملكية الفكرية، الاقتصادات الصغيرة ونقل التجارة والتكنولوجيا. كان اتفاق بالي عبارةً عن محاولة لكسر الجمود طويل الأمد في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية في بالي على صياغة برنامج عمل ما بعد بالي واضح المعالم (PBWP) بخصوص القضايا العالقة من جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA) وذلك بهدف التغلب على العقبات

الرئيسية لاختتام مفاوضات جدول أعمال الدوحة للتنمية. في حين كانت هناك قرارات تنظيمية أخرى حول قضايا مثل قواعد المنشأ والوصول التفضيلي للبلدان الأقل نمواً وغيرها، كان من الواضح أن الخلاف السياسي الرئيسي في نيروبي سيكون حول كيفية حل مشكلة "اكتتاب الأسهم العام".

5. من الواجب الذكر هنا أن التحضير لمؤتمر نيروبي كان على خلاف أي من المؤتمرات الوزارية السابقة، حيث لم يبد معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية رغبة كبيرة في وضع جدول أعمال (من بين الأعضاء الـ 162) لمناقشة واتخاذ القرارات. لم يكن من الصعب تخمين السبب وراء ظهور الدول المتقدمة وكأنها تفضل الابتعاد عن النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تمثله منظمة التجارة العالمية. قد يكون أحد تلك الأسباب هو الإحباط الناتج عن عدم وفاء عملية منظمة التجارة العالمية بالنتائج التي تتوقعها الدول المتقدمة في الوقت المحدد وأن تطورات منظمة التجارة العالمية، وخاصةً في مفاوضات جولة الدوحة، قد أجبرت القوى الكبرى على تقاسم الكعكة الاقتصادية وليس فقط مع الاقتصادات الناشئة، بل أيضاً مع المجموعة الصاعدة من الدول الطموحة الجديدة، أي ما يسمى بالدول الإحدى عشر الجدد وغيرها. ومن بين ردود الأفعال التي نتجت عن ذلك سلسلة المبادرات التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقات التجارة الضخمة الإقليمية. تم الاتفاق على أولى هذه الصفقات، الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، وهو اتفاق من 12 عضو بدأته الولايات المتحدة، قبل شهرين من انعقاد مؤتمر نيروبي، في حين تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إقامة الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار (TTIP).

6. وبالتالي، فإن عدداً من التطورات الهامة في العامين الماضيين (أي منذ مؤتمر بالي عام 2013م) جعلت من اجتماع نيروبي اجتماعاً بالغ الأهمية لسببين:

- هل يجب أن يتم إلغاء جولة الدوحة للتنمية، والتي بدأت في عام 2001م، كما قال بعض المعلقين؟ وهل ينبغي للمؤتمر الوزاري المقبل في عام 2017م أن يعقد جولة جديدة؟
- وماذا عن مصير منظمة التجارة العالمية نفسها، في ضوء التطورات الأخيرة في ثلاث اتفاقيات رئيسية متعددة الأطراف - الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار (TTIP) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)؟.

7. لا بد من ذكر بضع كلمات عن أهمية الشراكة عبر المحيط الهادئ والشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار. وذلك لأنها تميل إلى الإستغناء عن المبادئ الأساسية لجدول أعمال الدوحة للتنمية والذي كان الإطار التوجيهي للمفاوضات بالنسبة للبلدان النامية. تحددت المفاوضات التي أجريت في جولة الدوحة للتنمية تحت عنوان "أجندة الدوحة للتنمية" إطار القواعد المنظم بعناية والذي وضعته القوى الاقتصادية الكبرى في الاتفاقات المشمولة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. تم تقديم جدول أعمال الدوحة للتنمية، الذي انطلق بعد مؤتمر الدوحة الوزاري في عام 2001م، كجدول أعمال لإعادة العمل على العديد من الاتفاقات الرئيسية مع الأخذ بالاعتبار هموم التنمية في البلدان النامية. وهكذا، تم اختيار المفاوضات الزراعية لكي تُدرج في اتفاقية أدوات الزراعة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية

التي من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي وطرق العيش الريفية في البلدان النامية، والحد من استخدام الدعم المشوه للتجارة في الوقت ذاته. وقد تم تركيز الاتفاق الأخير على قضية غير ملائمة سياسياً بالنسبة للدول المتقدمة، خاصةً الولايات المتحدة وإلى حد أقل، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. شهد مؤتمر الدوحة الوزاري أيضاً اتخاذ أعضاء منظمة التجارة العالمية تدابير للفظ القوة السوقية للشركات الكبيرة في مجال الصناعات الدوائية التي مارسوها باستخدام احتكار براءات الاختراع. وأخيراً، ناقشت الهند وغيرها من البلدان النامية أمر حرية تنقل العمالة في تجارة الخدمات العالمية، وبالتالي توفير الفرصة للقوى العاملة لديها للاستفادة من التجارة.

8. تم التوقيع منذ عام 2000م على أكثر من 40 اتفاقية ضمن الشراكة عبر المحيط الهادئ. كان العدد قبل ذلك مجرد أربع اتفاقات¹. قامت الشراكة عبر المحيط الهادئ جنباً إلى جنب مع الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار، في تناقض حاد مع جدول أعمال الدوحة للتنمية، بتمهيد الطريق للبلدان التي تدافع عن التجارة الحرة، ولكن الأمر لا يخلو من العيوب خاصةً بالنسبة للبلدان النامية. على سبيل المثال، كان التركيز في هذه الاتفاقيات على فتح أسواق دون الاهتمام بإزالة التشوهات في الأسواق الناجمة عن الإعانات والحوافز التصديرية الأخرى. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن لجنة الإعانات الزراعية الممنوحة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي شوهت أسواق السلع العالمية وأضرت بصغار المزارعين في البلدان النامية ستستمر دون رادع. وقد مُنح جدول أعمال الدوحة للتنمية التفويض لإلقاء نظرة نقدية على الدعم الزراعي الذي قدمته الولايات المتحدة، الذي زاد من 61 مليار دولار في عام 1995م حتى 14 مليار دولار في عام 2012م، ويهدد بالزيادة بشكل أكبر بعد مشروع قانون المزارع 2014م. ولكن مع وجود اتفاقات تجارية جديدة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ، فإن نظام دعم الولايات المتحدة سيبقى دون منازع، مما يمهد الطريق لتوحيد كبار التجار في أسواق السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم.

9. عملت الشراكة عبر المحيط الهادئ في نفس الوقت على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بشأن عمل براءات الاختراع وغيرها من قوانين الملكية الفكرية لتحقيق توازن أفضل بين مصالح حقوق الاحتكار لأصحاب الملكية الفكرية ومستخدمي المنتجات المسجلة. كما اقترحت الشراكة عبر المحيط الهادئ العمل على جعل التوازن يميل لصالح السابق، مما يثير وهم زيادة أسعار المنتجات المسجلة، والذي سيُشعر تأثيره الفوري في مجال منتجات الرعاية الصحية، خصوصاً الأدوية. كان هناك في السنوات الأخيرة موجة من حالات الاستخدام غير العادل لحقوق الاحتكار من قبل شركات الأدوية، الأمر الذي وضع السلطات، حتى في الولايات المتحدة، في مأزق.

10. لقد ازدادت سرعة اتفاقية التجارة الإقليمية في السنوات الأخيرة بشكل واضح. حيث يتعين على الدول النامية العمل على صياغة استراتيجيتهم مع الإبقاء في الحسبان التطورات الحاصلة داخل وخارج منظمة التجارة العالمية على حد سواء. ومن هذا المنطلق، اكتسب مؤتمر نيروبي الوزاري أهمية هائلة. ونتيجةً لهذا، فقد كانت الأيام والشهور التي سبقت المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي متوترةً والواقع أنه على مدى السنوات القليلة

¹ متاح على www.catchnews.com/.../wto-ministerial-in-nairobi-key-issues-what-s-at-st ...

الماضية كان هناك انقسام حاد على نحو متزايد بين الدول الأعضاء، وكلاهما كان حول المحتوى لمختلف المساعدات المقدمة، وأيضاً حول المسار المستقبلي للمفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. وهذا بدوره أدى إلى انقسام حاد في وجهات النظر حول مستقبل جدول أعمال الدوحة للتنمية وما إذا كان لا يزال ذو صلة.

ثالثاً. نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري²

11. شهد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية العاشر، الذي عُقد في نيروبي من 15 إلى 19 كانون الأول / ديسمبر 2015م خمسة أيام من المفاوضات المكثفة، حيث اتفق 162 عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية على دعم جدول الأعمال والتأكيد على أهميته بشكل حاسم. وكان هناك عدد من القرارات الهامة التي اتخذتها البلدان الأعضاء في مؤتمر نيروبي.

12. يتضمن "اتفاق نيروبي" ستة قرارات وزارية، بما في ذلك ثلاثة قرارات متعلقة بالزراعة. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد ثلاثة قرارات في إطار العمل العادي للمجلس العام بشأن التجارة الإلكترونية؛ تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وبرنامج عمل لصعود الاقتصادات الصغيرة. علاوةً على ذلك، أيد الأعضاء أيضاً البيان حول توسيع التجارة في تكنولوجيا المعلومات (ITA-II).

الزراعة

13. كان أول قرار بشأن آلية وقائية خاصة (SSM) للأعضاء من البلدان النامية (مما يسمح لهم برفع الرسوم الجمركية بشكل مؤقت في حالات الزيادات الحادة في الواردات). يعترف القرار بحق الأعضاء من البلدان النامية في اللجوء إلى الآلية الوقائية الخاصة. كما ستتم مواصلة مناقشة قضية الآلية الوقائية الخاصة بين الأعضاء وفصلها عن مسألة الوصول إلى الأسواق. بعبارة أخرى، لم يتم التوصل إلى اتفاق واضح في مجال الآلية الوقائية الخاصة لحماية المزارعين في البلدان النامية من الزيادة الحادة في الواردات التي كانوا يُدفعون لها.

14. كان القرار الثاني بشأن اكتتاب الأسهم العام لأغراض تتعلق بالأمن الغذائي. سَتُعقد هذه المفاوضات في لجنة حول الزراعة في دورات متخصصة وفي إطار زمني متسارع، كما أنها تختلف عن المفاوضات الزراعية ضمن جدول أعمال الدوحة للتنمية. إن الآلية الوقائية الخاصة واكتتاب الأسهم العام هي من القضايا الهامة للبلدان النامية

² <http://ecipe.org/blog/the-wto-> حنا درينجر، "المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي - ما هي النتائج؟"، متاح على:

<http://www.ministerial-conference-in-nairobi-what-are-the-results/>. روب ديفيز، "نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي

عُقد في نيروبي، كينيا من 15-19 كانون الأول / ديسمبر عام 2015م"، متاح على:

https://www.thedti.gov.za/parliament/2016/MC10_outcomes.pdf؛ انظر أيضاً:

[http://www.olivegreens.co.in/blog/highlights-of-tenth-ministerial-conference-of-wto-in-nairobi-15-to-19-december-](http://www.olivegreens.co.in/blog/highlights-of-tenth-ministerial-conference-of-wto-in-nairobi-15-to-19-december-2015)

[2015](http://www.olivegreens.co.in/blog/highlights-of-tenth-ministerial-conference-of-wto-in-nairobi-15-to-19-december-2015).

والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. ومما له دلالاته أن إعادة توجيه هذه القضايا سيتم تناوله لإيجاد حل مبكر. في حين أنه ربما لم يكن هناك أي تعهد ملزم في نيروبي، ولكن تقدير أهمية هذه القضايا أمر هام.

15. القرار الثالث كان حول المنافسة في التصدير. تم فرض ضوابط على التدابير التي تؤثر على المنافسة في التصدير، بما في ذلك دعم الصادرات. حيث يجب على جميع الدول الأعضاء القضاء على إعانات التصدير في غضون فترة زمنية معينة، مع بعض التخفيف عن البلدان النامية بخصوص الامتثال. بعبارة أخرى، وفقاً لإعلان نيروبي المتفق عليه في المؤتمر، يجب على البلدان المتقدمة الأعضاء القضاء فوراً على إعانات الصادرات المقررة في حين يمكن للبلدان النامية الأعضاء القيام بذلك بحلول عام 2018م. ومع ذلك، للتأكد من أن القواعد لا تتداخل في مبادرات الأمن الغذائي المحلي، اتفق الوزراء أيضاً على حزمة أخرى لحماية المبادرات التي ترعاها الدول من تصنيفها بموجب الاتفاق الجديد. واتفق الوزراء على أن مبادرات الأمن الغذائي ستسمح بتخزين الغذاء حتى عام 2017م. وقد اتخذ هذا القرار لضمان أن مبادرات الأمن الغذائي لا تعرض اتفاق ضمان تكافؤ الفرص في التجارة الزراعية الأوسع نطاقاً للخطر وهو مستوى للسماح لجميع المتنافسين للمنافسة بشكل عادل. في حين أن قرار إلغاء دعم الصادرات يبدو استثنائياً على الورق، إلا أن معظم البلدان المتقدمة قامت على مر السنين بإلغاء أو تخفيض هذا الدعم بشكل كبير.

القطن

16. يتضمن القرار الذي يخص القطن ثلاثة عناصر زراعية، بمعنى، الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي والمنافسة في التصدير. يدعو القرار حول الوصول إلى الأسواق لمنح القطن من البلدان الأقل نمواً الوصول المعفى من الرسوم الجمركية ودون التقيد بنظام الحصص إلى أسواق البلدان المتقدمة وإلى البلدان النامية التي تُعلن قدرتها على القيام بذلك من 1 كانون الثاني / يناير 2016م. يعترف جزء الدعم المحلي من قرار القطن بإصلاحات الأعضاء في سياساتهم المتعلقة بالأقطان المحلية ويؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالمنافسة في تصدير القطن، يوصي القرار الدول المتقدمة بحظر دعم صادرات القطن فوراً وقيام البلدان النامية بذلك اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 2017م.

قضايا البلدان الأقل نمواً

17. اعتمدت قرارات لصالح البلدان الأقل نمواً حول قواعد المنشأ التفضيلية للبلدان الأقل نمواً وحول المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات من البلدان الأقل نمواً لزيادة مشاركة هذه البلدان في الخدمات. هذه المحاولة هي لتسهيل التجارة من قبل البلدان الأقل نمواً ومساعدتها على زيادة حصتها في التجارة العالمية. كما تتماشى القرارات المتخذة لصالح البلدان الأقل نمواً مع الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية بشكل مستمر لجعل النظام التجاري العالمي أكثر شمولاً ولمساعدة البلدان الأقل نمواً في جني فوائد التجارة.

18. باستثناء ثلاثة مجالات رئيسية من القضايا، أكدت الدول الأعضاء أيضاً التزامها ببرنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة. الهدف من البرنامج، الذي يُنفذ في الدورات المخصصة للجنة التجارة والتنمية، هو معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تواجه الاقتصادات الصغيرة ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد تم اتخاذ إجراء هام بشأن التجارة الإلكترونية. حيث سيستمر أعضاء منظمة التجارة العالمية في ممارسة عدم فرض رسوم جمركية على الاتصالات الإلكترونية إلى حين انعقاد الدورة المقبلة للمؤتمر الوزاري في عام 2017م.

19. علاوةً على ذلك، سيطلب من مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مواصلة مناقشاته بشأن ما إذا كان ينبغي تطبيق نزاعات عدم انتهاك على الملكية الفكرية، وتقديم توصيات إلى المؤتمر الوزاري المقبل الذي سيعقد في عام 2017م. وسيتمتع أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذه الأثناء عن عرض مثل هذه الحالات على نظام تسوية المنازعات.

20. كما شهد اللقاء الوزاري في نيروبي إقرار المرحلة الثانية من اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ITAII) بنسبة 53 من أعضاء منظمة التجارة العالمية والذي يدعو إلى إقصاء الرسوم الجمركية على عدد كبير من منتجات تكنولوجيا المعلومات (IT). ونتيجةً لهذه المفاوضات، سيتم إلغاء ما يقرب من 65 في المائة من بنود الرسوم الجمركية تماماً اعتباراً من 1 تموز / يوليو 2016م. سيتم التخلص نهائياً من معظم بنود الرسوم الجمركية المتبقية على أربع مراحل خلال ثلاث سنوات، وبحلول عام 2019م ستكون جميع الواردات من المنتجات المعنية تقريباً معفاة من الرسوم الجمركية. حيث إن إلغاء الرسوم الجمركية المرتفعة على منتجات تكنولوجيا المعلومات سيعمل على تعزيز التجارة العالمية وتوسيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي بنسبة 190 مليار دولار. هذا في الواقع هو أحد أهم نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري.

21. ومع ذلك، فقط قصر مؤتمر نيروبي على عدد من الأصعدة. كما ذكر أعلاه، لم يتم التوصل أي حل دائم حول قضايا الآلية الوقائية الخاصة واكتتاب الأسهم العام للأمن الغذائي. كما أنه ليس من المرجح أن يكون تأثير إلغاء دعم الصادرات ذو أهمية كبيرة أيضاً. بشكل أعمق، اتفقت الدول الأعضاء على أن تختلف حول إمكانية بقاء جدول أعمال الدوحة للتنمية أساساً للمفاوضات الجارية. فتح نهج التوافق العام في الآراء لاتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية الطريق لتقسيم صريح في وجهات النظر. أبرز بيان نيروبي الوزاري أن بعض الدول تفضل "نهجاً جديداً" لتحقيق نتائج على المستوى المتعدد الأطراف. وأكد أعضاء آخرون أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية يجب أن تعالج القضايا العالقة في كنف جدول أعمال الدوحة للتنمية.

رابعاً. تعليقات وملاحظات الأمانة العامة لألكو

22. كان هناك الكثير من التقييمات منذ انتهاء مؤتمر نيروبي الوزاري حول ما تم اكتسابه وفقدانه من خلال القرارات التي وافق عليها الوزراء في نيروبي. بكل صراحة، ربما كانت النتائج في نيروبي أفضل ما يمكن تحقيقه

نظراً للظروف. ومع ذلك، لا يمكن وصف نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري إلا بأنها كانت "متواضعة". وأسباب هذه النتيجة المتواضعة من وجهة نظر أمانة الكو هي كما يلي:

23. أولاً، شدد الإعلان المؤلف من خمس صفحات المُعتمد في اجتماع نيروبي، والذي شهد أيضاً الذكرى الـ 20 منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، على الأهمية الحاسمة للنظام التجاري القائم على القواعد متعدد الأطراف وأكد على المبادئ والأهداف المبينة في اتفاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية. وعلى هذا النحو فإن هذا التأكيد هو موضع ترحيب. وذلك لأن الغالبية العظمى من البلدان النامية لديها حصص كبيرة في النظام التجاري متعدد الأطراف، على الرغم من سلسلة اتفاقات التجارة الإقليمية. حيث أن النظام القائم على القواعد متعددة الأطراف لديه الكثير ليقدمه لهم.

24. ثانياً، اختتم بيان نيروبي الوزاري مع عدم وجود مسار واضح بالنسبة لجدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA). في حين أن بيان نيروبي يؤكد بوضوح على أن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة هامة متعددة الأطراف يحركها التوافق، فإن بيان نيروبي ينص بصراحة على أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن استمرار جدول أعمال الدوحة للتنمية (يعكس انقسام واسع ومستمر بين الأعضاء بشأن هذه المسألة). بقاء جدول أعمال الدوحة للتنمية غير مؤكد هو أمر يثير القلق بالنسبة للمصالح الجماعية للبلدان النامية في آسيا وأفريقيا. وذلك لأن جدول أعمال الدوحة للتنمية طُرح كجدول أعمال لإعادة العمل على العديد من الاتفاقات الرئيسية وازعاً نصب عينيه هموم التنمية في البلدان النامية. ستكون البلدان النامية في موقف صعب مرةً أخرى في منظمة التجارة العالمية دون إطار عمل الدوحة والتأكيد الواضح لجدول أعمال الدوحة للتنمية لنقاش جدول أعمال لصالحهم في السنوات القادمة. أكثر من ذلك، بما أن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية قد أُقر من خلال التوافق، فإن مستقبل جدول أعمال الدوحة للتنمية يبدو في خطر³.

25. هذا يعني أنه سيتم إعطاء ما يسمى بـ "النهج التعددي"⁴ أهمية كبيرة في السنوات القادمة. وهذا هو النهج المُتبّع حالياً بشكل غير رسمي من قبل الدول (المرحلة الثانية من تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات، أو اتفاقية تكنولوجيا المعلومات الثانية، هي إحدى الأمثلة على ذلك)، ولكن هناك احتمال تعميم هذا النهج في المستقبل. سيوجه مثل هذا التطور بالتأكيد صفعاً للتعددية، والتي من المتوقع أن تكون روح منظمة التجارة العالمية. لذا من

³ في هذا السياق، تعليق ممثل الولايات المتحدة التجاري (USTR)، مايكل فورمان، أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لهم الحرية في اتباع نهج جديد للقضايا الملحة التي لم تحل بعد "أهمية كبيرة. يعني هذا البيان أن مجموعة مختارة من الدول ستعمل على النهوض بجدول أعمال تحرير التجارة في مجالات مختارة، دون إشراك عدد أكبر من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية متاح على: <http://www.ft.com/cms/s/0/2f9a7ee4-a190-11e5-bc70-7ff6d4fd203a.html> # axzz45rqsZCR7

⁴ الاتفاق متعدد الأطراف هو اتفاق قانوني أو التجارة متعددة الجنسيات بين البلدان. في المصطلحات الاقتصادية، هو اتفاق بين أكثر من دولتين. ويشار إلى كل من الشراكة عبر المحيط الهادئ والشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار على أنها اتفاقيات متعددة الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

الأهمية بمكان أن تقوم قواعد التجارة بتلبية الهدف الأوسع للتنمية، التي تواجه تهديداً وجودياً. حيث أن مهمة دول آسيا وأفريقيا هي مواجهة هذا التحدي.

26. ثالثاً، إن نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري فيما يتعلق بمسألة الآلية الوقائية الخاصة و اكتتاب الأسهم العام للأمن الغذائي مخيبة للآمال. يجدر بنا أن نذكر هنا أن برامج اكتتاب الأسهم العام يتشكل خط الدفاع الأول للدول النامية ضد صدمات الأسعار، وتقلب الإنتاج، وانعدام الأمن الغذائي، وأن هناك حاجة لإيجاد حل دائم لهذه القضية التي تعتبر هامة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي للبلدان النامية. ولكن نتائج مؤتمر نيروبي تترك الكثير من الأمور على المستوى المطلوب. على سبيل المثال، لم يتم اتخاذ طلب حماية مصالح المزارعين الفقراء وبرامج الأمن الغذائي (بقيادة الهند) على محمل الجد في نيروبي. وقد اقترح في مؤتمر نيروبي أن تقوم الدول الأعضاء إما بتعديل الصيغة لحساب الحد الأقصى لدعم المواد الغذائية بنسبة 10 في المائة، الذي يقوم على أساس السعر المرجعي لـ 1986-1988م، أو السماح بهذه المخططات خارج نطاق الحد الأقصى للدعم وذلك لإيجاد حل دائم لقضية اكتتاب الأسهم العام للأمن الغذائي. ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن. تم التأكيد بالتالي على أهمية قضايا مثل آلية الحماية الخاصة، فضلاً عن ضرورة التوصل إلى حل دائم في قضية اكتتاب الأسهم العام للأمن الغذائي، دون إحراز تقدم كبير في مفاوضات نيروبي.

27. رابعاً، إن الركيزة الأساسية لاتفاق نيروبي هو القرار الوزاري المتعلق بالمنافسة على التصدير بما في ذلك الالتزام بالغاء الدعم للصادرات الزراعية. وترجع أهمية هذا الأمر إلى حقيقة أن عدداً من البلدان تستخدم حالياً دعم الصادرات لدعم الصادرات الزراعية. سيقوم قرار نيروبي بالغاء هذه الإعانات ومنع الحكومات من العودة إلى دعم الصادرات المشوهة للتجارة في المستقبل. في حين أنه يجب على الدول المتقدمة وقف دعم الصادرات وذلك بأثر فوري، فإن البلدان النامية لديها حتى عام 2018م، والبلدان الأقل نمواً ومستوردة الأغذية لديها حتى عام 2030م. وحتى أثناء إقبالهم بعبء التخلص من جميع إعانات التصدير في السنوات المقبلة، فإن مؤتمر نيروبي قد أنهى إطار عمل التنمية لجولة الدوحة التي جرت ضمنها المفاوضات.

28. خامساً، يُكرر بيان نيروبي وعد الدوحة، بتأمين حصة البلدان النامية، وخاصةً للبلدان الأقل نمواً، من التجارة العالمية الموافقة لاحتياجاتها الإنمائية. وبناءً على ذلك، يتضمن الاتفاق حول قضايا البلدان الأقل نمواً لأقل البلدان نمواً قواعد غير ملزمة لقواعد المنشأ التفضيلية وتنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح خدمات البلدان الأقل نمواً وموردي الخدمات في تجارة الخدمات.

29. ستتابع أمانة الكو التطورات التي ستحدث في الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية بهدف تحليل النتائج وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء في ألكو.

منظمة التجارة العالمية كاتفاقٍ إيطاريٍ ومدونة قواعد السلوك للتجارة العالمية.

خامساً. مشروع الأمانة العامة

AALCO/ RES/DFT/55/S13

20 أيار / مايو 2016م

المنظمة القانونية الإستشارية الآسيوية الإفريقية في دورتها الخامسة والخمسين،

بعد النظر في وثيقة الأمانة العامة رقم 13 SD/S /2016/ HEADQUARTERS (NEW DELHI) /AALCO/55،

وبعد الاستماع مع التقدير البيان الاستهلاكي للأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال،

وإدراكاً لأهمية وتعقيدات القضايا المطروحة في الختام الناجح لجدول أعمال الدوحة للتنمية في منظمة التجارة العالمية.

وإذ تحيط علماً بالقرارات التي اتُخذت في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانون الأول / ديسمبر 2015 في نيروبي،

وإذ تعرب عن القلق إزاء عدم الحسم من قبل إعلان نيروبي الوزاري حول أهمية استمرار جدول أعمال الدوحة للتنمية بالنسبة للمفاوضات الوزارية في المستقبل،

1. تشجع الدول الأعضاء على إكمال المفاوضات المنصوص عليها في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات التنمية الخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والغرض الأساسي من جدول أعمال الدوحة.
2. تطلب من الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء، بشرط توافر الموارد اللازمة، لتنظيم الندوات أو ورشات العمل لتسهيل تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء بشأن القضايا التي يجري التفاوض عليها حالياً داخل منظمة التجارة العالمية وبرامج بناء القدرات؛ و
3. تقرر إدراج هذا البند على جدول أعمال الدورة السنوية لآلكو عند اقتضاء الأمر.